الحديث الرابع: ((ليس منا مَن لم يتغن بالقرآن))

بحث في مشكل الحديث

إعداد / مها مصطفى توفيق إبراهيم

قسم الفقه وأصوله

كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية

شاه علم - ماليزيا

Arwaroka22@yahoo.com

خلاصة—هذا البحث يبحث في الحديث الرابع: ((ليس منا مَن لم يتغن بالقرآن)).

الكلمات الافتتاحية: الحديث الرابع، ليس منا، من لم يتغن بالقرآن.

I. المقدمة

التعرف على الحديث الرابع: ((ليس منا مَن لم يتغن بالقرآن)).

II. موضوع المقالة

((ليس منا من لم يتغن بالقرآن)).

وجه الإشكال في الحديث:

استشكل بعض الناس في هذا الحديث أمرين:

الأول: المراد بالتغني بالقرآن.

الثاني: الحروف الموجودة في كلام الآدميين، هل هي قرآن أم لا؟

الأمر الأول: فقد ذهب بعض الأئمة إلى أن المراد بالتغني الاستغناء بالقرآن عما سواه، أي: استغن بما آتاك الله من القرآن العظيم عما هم فيه من المتاع والزهرة الفانية.

ومن هنا ذهب ابن عُيَيْنَة إلى تفسير الحديث الصحيح : ((ليس منا من لم يتغَنَّ بالقرآن)) إلى أنه يُستغنى به عما عداه، وهو تفسير صحيح، ولكن ليس هو المقصود من الحديث. بل الصحيح ما ذهب إليه عامة السلف من أن المراد بالتغني تحسين الصوت به، وتزيينه، لورود ذلك في أحاديث كثير تبين المراد، كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((زينوا القرآن بأصواتكم)). رواه أبو داود، وإسناده جيد.

الأمر الثاني: في الحروف الموجودة في كلام الآدميين: هل هي قرآن أم لا؟

فقد أجاب عليه شيخ الإسلام ابن تيمية بجواب شافٍ حيث قال: "ثم تنازع بعض المتأخرين في الحروف الموجودة في كلام الآدميين. وسبب نزاعهم أمران:

السبب الأول: أنهم لم يفرقوا بين الكلام الذي يتكلم الله به فيسمع منه، وبين ما إذا بلغه عنه مبلغ فسمع من ذلك المبلغ؛ فإن القرآن كلام الله، تكلم به بلفظه ومعناه بصوت نفسه، فإذا قرأه القراء قرءوه بأصوات أنفسهم، كان هذا الكلام المسموع منه كلام الله لا كلام نفسه، وكان هو قرأه بصوت نفسه لا بصوت الله، فالكلام كلام الباري، والصوت صوت القاري، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((زينوا القرآن بأصواتكم))، وكان يقول: ((ألا رجل يحملني إلى قومه لأبلغ كلام ربي؟ فإن قريشًا قد منعوني أن أبلغ كلام ربي)).

وكلا الحديثين ثابت، فبيّن أن الكلام الذي يبلغه كلام ربه، وبيّن أن القارئ يقرؤه بصوت نفسه، وقال صلى الله عليه وسلم : ((ليس منا من لم يَتَغَنَّ بالقرآن)). قال أحمد والشافعي وغيرهما: هو تحسينه بالصوت.

قال أحمد بن حنبل: يحسنه بصوته، فبين أحمد أن القارئ يحسّن القرآن بصوت نفسه.

السبب الثاني: أن السلف قالوا: القرآن كلام الله منزّل غير مخلوق . وقالوا: لم يزل متكلمًا إذا شاء. فبينوا أن كلام الله قديم، أي : جنسه قديم لم يزل، ولم يقل أحدٌ منهم : إن نفس الكلام المعين قديم، ولا قال أحد منهم : القرآن قديم، بل قالوا : إنه كلام الله منزّل غير مخلوق.

وإذا كان الله قد تكلم بالقرآن بمشيئته كان القرآن كلامه، وكان منزّلا منه غير مخلوق، ولم يكن مع ذلك أزليًا قديمًا بقدم الله.

وإن كان الله لم يزل متكلمًا إذا شاء، فجنس كلامه قديم ، فمن فهم قول السلف وفرق بين هذه الأقوال زالت عنه الشبهات في هذه المسائل المعضلة التي اضطرب فيها أهل الأرض.

فمن قال: إن حروف المعجم كلها مخلوقة، وأن كلام الله تعالى مخلوق، فقد قال قولًا مخالفًا للمعقول الصريح، والمنقول الصحيح.

ومن قال: نفس أصوات العباد أو مدادهم أو شيئًا من ذلك- قديم، فقد خالف - أيضًا- أقوال السلف، وكان فساد قولهم ظاهرًا لكل أحد، وكان مبتدعًا قولًا لم يقله أحد من أئمة المسلمين، ولا قالته طائفة كبيرة من طوائف المسلمين، بل الأئمة الأربعة وجمهور أصحابهم بريئون من ذلك.

ومن قال: إن الحرف المعيّن أو الكلمة المعينة قديمة العين، فقد ابتدع قولًا باطلًا في الشرع والعقل.

ومن قال: "إن جنس الحروف التي تكلم الله بها بالقرآن وغيره ليست مخلوقة، وأن الكلام العربي الذي تكلم به ليس مخلوقًا، والحروف المنظمة منه جزء منه ولازمة له، وقد تكلم الله بها فلا تكون مخلوقة، فقد أصاب".

وإذا قال : إن الله هَدَى عباده وعلَّمهم البيان، فأنطقهم بها باللغات المختلفة، وأنعم عليهم بأن جعلهم ينطقون بالحروف التي هي مباني كتبه وكلامه وأسمائه، فهذا قد أصاب، فالإنسان وجميع ما يقوم به من الأصوات والحركات وغيرها مخلوقٌ كائن بعد أن لم يكن، والرب تعالى بما يقوم به من صفاته وكلماته وأفعاله غير مخلوق، والعباد إذا قرءوا كلامه فإن كلامه الذي يقرءونه هو كلامه لا كلام غيره، وكلامه الذي تكلم به لا يكون مخلوقًا، وكان ما يقرؤه به كلامه من حركاتهم وأصواتهم مخلوقًا، وكذلك ما يكتب في المصاحف من كلامه، فهو كلامه مكتوبًا في المصاحف وكلامه غير مخلوق، والمداد الذي يكتب به كلامه وغير كلامه مخلوق.

فرَّق عز وجل بين كلامه وبين مداد كلماته . وكلمات الله غير مخلوقة، والمداد الذي يكتب به كلمات الله مخلوق، والقرآن المكتوب في المصاحف غير مخلوق، وكذلك المكتوب في اللوح المحفوظ وغيره.

المراجع والمصادر

١. الطحاوي، أبو جعفر الطحاوي، شرح مشكل الآثار، تحقيق :شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ١٩٩٤م.

٢. الأصبهاني، أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني، مشكل الحديث وبيانه، حلب، دار الوعي، ١٩٨٢م.
٣. موسوعة علوم الحديث، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠٣م.
٤. الزركشى، بدر الدين الزركشى، الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، تحقيق: رفعت فوزي، مكتبة الخانجي، ٢٠٠١م.
٥. الغنيمان، عبد الله الغنيمان ، شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري ، المدينة المنورة، مكتبة الدار السلفية، ١٤٠٥هـ.
٦. بن منبه، همام بن منبه ، صحيفة همام بن منبه ، شرح وتحقيق: رفعت فوزي، مكتبة الخانجي، ١٩٨٥م.
٧. الدينوري، شهدة بنت أحمد بن فرج الدينوري ، العمدة في مشيخة شهدة، تحقيق: رفعت فوزي، مكتبة الخانجي، ٢٠٠٠م.
٨. الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تأويل مختلف الحديث، دار الكتب العلمية، ١٩٨٥م.
٩. أبو شهبة، محمد بن محمد أبو شهبة ، دفاع عن السنة ، مكتبة السنة، ١٩٨٩م.
١٠. عبد الغني عبد الخالق، حجية السنة، دار القرآن الكريم، ١٩٨٦م.
١١. الأعظمي، محمد مصطفى الأعظمي، منهج النقد عند المحدثين ، مكتبة المجلس، ١٩٨٢م.